

كو<sup>٢</sup>ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيئتبحادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠٨/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٩/٩ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبدود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئمن المائونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التمييز - المدعي - / رئيس مجلس محافظة البصرة / إضافة لوظيفته وكيله الموظف الحقوقي خالد هتتر غضبان .  
التمييز عليه - المدعي عليه - / وزير النفط / إضافة لوظيفته - وكيله الحقوقيان سامان محمد حسين وشاكر عبد الله ثجيل .

#### الإدعاء

ادعى المدعي (التمييز)/ إضافة لوظيفته بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأن وزير النفط لم يشرك مجلس محافظة البصرة في جولات التراخيص الخاصة في محافظة البصرة ولا في مشروع تأسيس شركة غاز البصرة بالشراكة مع شركتي شل وميتسوبيشي لاستغلال الغاز في عدة حقول في البصرة وإن تصرف وزارة النفط المذكور مخالف للدستور والقانون ، نظلم المدعي لدى المدعي عليه / إضافة لوظيفته بموجب التظلم المؤرخ ٢٠١١/١٠/٣ والمرسل بموجب كتاب مجلس محافظة البصرة المرقم (١١٠٩٣) والمؤرخ ٢٠١١/١٠/٤ ولم يبت بالتظلم رغم مضي المدة القانونية ، أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٨ طالباً الحكم بإصدار قرار إيقاف كافة الإجراءات الخاصة بتأسيس شركة غاز البصرة لحين حسم الدعوى وإلغاء كافة قرارات وزارة النفط الخاصة بجولات التراخيص فيما يتعلق بمحافظة البصرة والتي صدرت بدون أشراك مجلس محافظة البصرة .  
ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٦ وبعدد الاضبارة (٥٠٠/قضاء اداري/٢٠١١) الحكم ببرد دعوى المدعي . طعن المدعي (التمييز)/ إضافة لوظيفته بالحكم بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب



كوٲمارى عىراق  
داد كاي بالآى نىٲٲىحادى

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠٨ / اتحادية / تمييز / ٢٠١٢

لاحتة التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٦/١١ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .  
القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير صحيح ومخالف للقانون ذلك لان المحكمة وفي جلسة المرافعة المؤرخة (٢٠١٢/٥/٧) قررت إفهام ختام المرافعة في الدعوى وعينت يوم (٢٠١٢/٥/١٦) موعداً لإصدار الحكم وفي الموعد المعين لإصدار الحكم تشكلت المحكمة من هيئة أخرى لم تكن تلك الهيئة التي نظرت الدعوى وأفهمت ختام المرافعة وقامت بإصدار الحكم في الدعوى لذا فان حكمها قد جاء مجانباً للصواب ومخالفأً لاحكام المادة (١٥٦) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل لذا قرر نقض الحكم المميز واعادة اضبارة الدعوى لمحكمتها للسير فيها وفقاً للقانون على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٩/٩ .

مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا